نقل الاحتفالات .. الفكرة والعبرة

● فكرة نقل الاحتفالات بالمناسبات الوطنية إلى عواصم المحافظات،تحمل الكثير من المعاني والدلالات والأهداف أيضاً، فهي تعني أن الوطن ليس بقعة ضيقة تتركز فيها الاهتمامات، ونصب إليها الجهود والإمكانيات، وإنما فيه متسع لا يعرف الضيق بطاقات ومواهب أبنائه،بل إن تمثيل الجزء للكل شرف وحق وواجب في وقت وأحد.. وان التنوع الجغرافي والمناخي والثقافي، هو أهم روافد قوته، وعناصر ازدهاره، وأن الاعتراف بهذا التنوع يرتب حقوقا وواجبات على أبنائه باحترامه، وضرورة البحث عن الخصائص واستغلالها في تعزيز جهود البناء والتنمية، بما يقود إلى الازدهار والرخاء.

وإقامة الاحتفال بالمناسبة الوطنية كل عام في محافظة أحد أوجه الاعتراف بحق كل أبناء الوطن في التعبير عن الوفاء لوطنهم، الاحتفاء بمناسباته وأعياده، وهو في ذات الوقت تكريم لكل محافظة دفعها لتفجير طاقات العطاء والإبداع بمشاركة الجميع في هذا الاحتفاء، لتتعانق الآمال والأحلام والأفكار، وتتعاضد السواعد في ساحات العروض كما هي في ميادين البذل والعطاء، وتتعمق روح التلاحم والإخاء، وتتشابك الروابط والمصالح والمنافع أكثر وأكثر، ويتعزز البناء في ظل الشعور القوى بالاطمئنان للحاضر والمستقبل.

وبقدر ما يرمي نقل الاحتفالات إلى تلك المرامي، تحظى كل محافظة ومديرياتها بالاهتمام الذي تستحقه، ويجعلها تختصر في إقامة المشاريع،وتلبية متطلبات البنى الأساسية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والإنشائية من مياه وصرف صحي وكهرباء ،وطرق وشوارع ومنشآت شبابية ورياضية وهاتفية ، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية التي تتفق مع طبيعة وخصائص كل محافظة.. وبذلك تعيش كل المحافظات إنجازات العصر بعطاءاته الخيرة، ويتم تضييق الهوة التي أوجدتها توجهات الماضي وأهواله.

– إن من يتابع ما جرى ويجري في محافظة حضرموت عامة ومدينة المكلا خاصة منذ أشهر خلت، يستطيع أن يرى كيف تحولت إلى ورش تشغلها فرق عمل في كل ميدان، استعداداً للاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر وكيف ظهرت المكلا وبقية مدن المحافظة بفضل هذه الجهود والاهتمامات، في أبهى حللها وأروع زينتها وغداً تشهد محافظات أخرى ومدن مختلفة نفس الاهتمامات والجهود عندما يأتي دورها في استضافة الاحتفالات ،ويتنافس أبناؤها ومسؤولوها لتقديم الأفضل والأروع،وإنجاز الكثير والكثير من مواقع البناء والتنمية إلى جانب مهرجانات الفرح والاحتفاء.

– ومن يدري لعل أفكاراً جديدة تتولد عن الفكرة ،بهدف التطوير والتحسين لتتسع المعاني والأهداف، وتزداد الثمار، فقد تسعى اللجنة العليا للاحتفالات إلى تطوير الفكرة التي بدأت بنقل الاحتفالات ،وتنتقل إلى تخطيط أوفى ، بحيث تعلن قبل نهاية الاحتفالات بمدينة المكلا هذا العام أن الاحتفالات في العام القادم ستقام بمحافظة(كذا) وهذا الإعلان في وقت مبكر،يسمح باستعدادات أفضل طوال فترة كافية (عام كامل) يتيح للجنة العليا للاحتفالات التواصل طوال العام مع المحافظة المعنية باستضافة الاحتفالات، ومجلسها المحلي، ويتيح أيضا للمحافظة التواصل مع مديرياتها ومجلسها المحلية، وإعداد الخطط والبرامج،وتحديد النواقص،وتشكيل فرق العمل المطلوبة،وتقديم كل ذلك إلى اللجنة العليا لمناقشته وتوفير الدعم اللازم، والزام الوزارات والهيئات والمؤسسات المركزية برصد الاعتمادات المالية المطلوبة لها في الموازنة،وتقديم الدعم الفني لفروعها في المحافظات ،حبذا لويتم انتقال اللجنة العليا والوزراء والمسؤولين الأوائل للهيئات أو نوابهم إلى فروع وزاراتهم وهيئاتهم في المحافظات قبل فترة كافية من موعد الاحتفالات، للاطلاع عن قرب على الواقع والمشكلات والصعوبات في المحافظة المعنية ومديرياتها والعمل على معالجتها أولاً بأول .. وكذا الاقتراب من الناس والتعرف على همومهم، وتطلعاتهم،هذا بالإضافة إلى تحفيز فرق العمل على تحسين الأداء وتجويده،إذا ما تحقق ذلك، فإنه يعني الدفع أكثر لمبدأ اللامركزية نحو التطبيق،وانطلاق حركة تنمية المجتمعات المحلية بصورة خلاقة.

– إن الاحتفال بالعيد الوطني يجب أن يحمل للناس الكثير من العطاء والإنجاز الذي يلبي التطلعات والأماني،وأن يكون مناسبة للدفع بالمسيرة الاقتصادية والاجتماعية ، علينا أن نحث الهيئات المعنية بالتخطيط للتفكير في مشاريع كبرى تستوعب الكثير من القدرات والطاقات البشرية، وتعمل في ذات الوقت على تعزيز ترابط المصالح بين المواطنين،وأيضا تدعم الاقتصاد الوطني بقواعد منتجة وروافد جديدة.

ثم ماذا لو تم تنظيم ندوات ومناقشات،قبل موعد الاحتفالات، عن خصائص وطبيعة المحافظة المعنية، والفرص الاستثمارية فيها، والصعوبات والمشكلات التي تعترض استغلالها، والمناخات والإجراءات المطلوبة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية إليها؟

وحبذا لو تتم دعوة أهل الاختصاص،أصحاب المال والأعمال اليمنيين والعرب للمشاركة في تلك الندوات والمناقشات،إلى جانب المسؤولين المعنيين في السلطتين المركزية والمحلية للإجابة على التساؤلات، التي قد يطرحها الراغبون في الاستثمار.. الأفكار كثيرة، ولكن العبرة بالنتائج، كما يقال.

Yalha keem @ hot mail com.

التجربة اليمنية في الوحدة والديمقراطية

احمد النعيمي

■ بالرغم من وجود محطات مشرفة كثيرة في تاريخ اليمن القديم والحديث ،إلا أن حدث بعظمة توحيد اليمنيين في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، أضحى علامة فارقة في تاريخ الجمهورية اليمنية لأسباب يطول شرحها، غير أن هناك سبباً رئيسيا وجوهريا جعل من الوحدة اليمنية حدثا تاريخيا متفرداً في حياة هذه الأمة، ألا وهو تلازمها مع تبني خيار الحرية والديمقراطية منهجا للحياة السياسية في الجمهورية اليمنية، حيث تأسست الوحدة اليمنية ضمن عقد يقوم على التعددية الحزبية وحرية الصحافة والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان.

ومن المفارقات ان الجمهورية اليمنية ولدت من رحم أحداث جسام شهدها تاريخ العلاقات الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وقد شهد العالم إثر ذلك تغيرات جذرية عميقة في مختلف أركانه السياسية والاقتصادية والاجتماعية أظهرت الوحدة اليمنية من خلال تفاعلها مع مجمل الأحداث والمتغيرات الإقليمية والعالمية قدراً كبيراً من القوة والتماسك والثبات.

واسفرت عن ولادة تجربة رائدة تستحق ان تصبح نموذجا فريداً في مجال التحرر والممارسة الديمقراطية.

والثابت ان التجربة الديمقراطية في اليمن قد بدأت مبكرا وتحديداً في ابريل ١٩٩٣م، ولم تتوقف حتى الآن ضمن انتخابات نيابية دورية متواصلة، بجانب الكثير من التفاعلات الحزبية والانتخابات المحلية ،وليس بجديد القول ان معظم الانتخابات كانت تتم بحضور مراقبين رسميين عن الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، بجانب مراقبين عن هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الداخل اليمني والخارج الإقليمي والعالمي، لعل أهمها المعهد الديمقراطي الأمريكي الذي شارك مراقباً فاعلاً في الدورات النيابية الثلاث ٩٣ – ٩٧ – ٢٠٠٣م، وكانت تقاريره تشهد على عظمة تجربة اليمن في الديمقراطية والتعددية السياسية.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الديمقراطية لثلاث دورات نيابية متتالية تصاعدت بشكل لافت بدءاً من ٤٣٪ عام ١٩٩٣م إلى ٦٧٪ عام ١٩٩٧م وارتفعت هذه النسبة عام ٢٠٠٣م إلى ٨٨٪ من اجمالي حجم المجتمع السياسي اليمني، وفي ذات الوقت ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من ١٥٪ إلى ٣٧٪ إلى ٤٣٪ عن نفس الفترة ،وكان من اللافت للنظر انتشار العديد من المؤسسات والمعاهد المتنوعة للتدريب والتثقيف الديمقراطي في مختلف ارجاء الوطن اليمني، وبحلول عام ٢٠٠٥م كانت الجمعيات الأهلية والخيرية والمنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبية قد تجاوزت أربعة آلاف من ضمنها ٢٢ حزباً سياسياً.

والخلاصة فأنه خلال أقل من عقد ونيف من عمر التجربة اليمنية في الوحدة والديمقراطية فأن مؤشر تصاعد نسب المشاركة السياسية لثلاث تجارب انتخابية على نحو ما ذكرناه قد لفت انتباه المحللين السياسيين باعتبارها نسب مرتفعة جداً قياساً لعمر التجربة ،فضلا عن كونها نسب تعزز من رصيد التجربة اليمنية في المشاركة السياسية على الصعيدين التشريعي وواقع الممارسة العملية في حال مقارنتها بتجارب البلاد العربية أو تجارب بلدان الديمقراطيات الناشئة.

صفوة القول فإن هناك شهادات فضلاً عن إشادات بنجاح التجربة الديمقراطية في اليمن، بالقدر الذي يشجع ويدفع باتجاه تعزيزها واستثمارها من قبل الفاعلين الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى جانب فرنسا، هذا التعزيز والاستثمار إذا ما توفر بشكل مرض ومنظم وفاعل – يحترم خصوصيات الدول – (ثقافتها وقيمها) فإن مستقبل الديمقراطية في المنطقة قد يأخذ مسارا ايجابياً متصاعداً على غرار النموذج اليمني ،وفي المقابل فإن العديد من المؤشرات تفصح بأن تقدم العملية الديمقراطية إنما يعتمد في الأساس على رفع معدلات النمو في العديد من القطاعات /الثقافية – التعليمية – السياسية – الفكرية – الصحية – الاقتصادية – المالية – الاجتماعية من خلال توجيه تدفق المعونات والاستثمارات ورؤوس الأموال تجاهها لرفع مستوى أدائها وتحقيق طفرات في البعض منها.

مدرس بقسم العلوم السياسية كلية التجارة/ جامعة الحديدة.

"الجزيرة" .. في "هارفارد"!

د.عبدالرحمن محمد الشامي

□ .. ومن لم يبلغه نبأ "هارفارد" أو لم يسمع يوما عن هذا الاسم، إنها الجامعة الأشهر في العالم، وهي الأولى دائما، ولم تستطع جامعة أخرى انتزاع هذا الترتيب منها يوما، أو حتى منافستها فيه، ومن هنا فهي التي يحلم كل دارس أن يجلس في صفها يوما، وهي التي غالبا ما يطمح كل أستاذ للإنضمام يوما إلى هيئتها التعليمية، أو أن ينال شرف النشر في إحدى دورياتها العلمية الرفيعة المستوى والذائعة الصيت، كيف لا؛ وهي الجامعة التي تخرج منها حتى الآن "سبعة رؤساء" ممن حكموا الولايات المتحدة الأمريكية؛ منهم: "جون آدم"، و"فرانكلين روزفلت"، و"جون كينيدي"، وآخرهم الرئيس الحالي "جورج بوش"، كما تحصل "أربعون" من أساتذتها على جائزة "نوبل" العالمية، وهو أعلى عدد تستأثر به جامعة في العالم.

عندما تخرج من محطة القطار إلى ميدان "هارفارد" الذي يستمد التسمية من مؤسس هذه الجامعة، والذي غدا أحد المزارات السياحية الشهيرة في مدينة "كامبرج" تكون مباني الجامعة المترامية الأطراف عن يمينك وعن شمالك، والجامعات هنا لا أسوار لها ولا بوابات تشيد بما يليق بالجامعة كما درج عليه الحال في كثير من جامعاتنا العربية، فهي قد تحررت من الأسوار المادية كما تحرر منتسبوها من الأسوار المعنوية، ولا يوجد حراس يسألون القادم عن وجهته، ولا من أين أتيت أو إلى أين أنت ذاهب، بل بوسع المرء التنقل بين مبانيها وحضور أنشطتها العامة دون أن يعترض طريقه أحد. وإذا ما سرت بين مباني "جامعة هارفارد" فلا بد أن ينتابك شعور غريب هو مزيج من الرهبة والجلال في ذات الوقت، فأنت الآن في المكان الذي يضم نخبة العالم العلمية: طلابا ومعلمين، كما أنك تشتم عبق التاريخ الآتي حتى من مبانيها الحريصة على الاحتفاظ بطابعها المعماري القديم على الرغم من إمكانياتها المادية الكبيرة والتي تقدر بحوالي "ثمانية وعشرين بليون دولار"، وهو مبلغ يمكنها من تشييد مبانيها مرات عديدة على أحدث الطرز المعمارية، ولكنها اختارت المحافظة على ذلك النسق من البناء المشيد باللبن الأحمر؛ عدا مبنى واحدا على الرغم من تشييده الهندسي الحديث إلا أنه يبدو شاذا وسط من حوله. ومن المفارقات الطريفة أنس كنت ذات يوم سائرا بصحبة زميلي "اللبناني" وسط الطرقات البينية المخضرة داخل الحرم الجامعي في وجهتنا لحضور إحدى الفعاليات الثقافية، واستوقفنا أحد الطلبة لنسأله عن "المبنى الهندسي" وجهتنا، وبعد أن وصف لنا خط السير.. قال بعفوية: "عندها ستجدون مبنى "قبيحا" فذاك هو الذي تبحثون عنه، بتلك التلقائية البريئة والصراحة الشديدة وصف هذا المبنى، وهو وصف يحمل دلالات عميقة تنم عن مدى ذائقته الجمالية الراقية في إحساسه بجلالة المكان وعمقه التاريخي وهي حاسة شفافة يتفرد بها نخبة من الناس من أمثال الدكتور/المقالح، الذي تناول في عموده الأسبوعي بعض مظاهر العولمة التي بدأت تشوه وجه المدينة القديمة في العاصمة التاريخية "صنعاء"، في محاكاة عمياء وهوس نزق في اطلاق الأسماء الأجنبية على ما له علاقة وما ليس له؛ بل ودون معنى لطريقة كتابة تلك الأسماء، وأتوقع أن ملاحظة تأتي من كاتب بحجم "الدكتور" أن تنال عناية خاصة من ذوي الشأن من المهتمين بالمحافظة على وجه هذه العاصمة وطابعها المعماري الفريد الذي غدت بموجه إحدى المدن التاريخية العالمية، ومن المؤكد أن بفعل الزمن سوف تزداد هذه القيمة.

كانت الفعالية الثقافية هي عرض فيلم وثائقي بعنوان "في غرفة التحكم"، حيث من أهم سمات الأفلام الوثائقية تسجيل لحظة زمنية معينة وتخليدها في ذاكرة الزمن، ومن ثم فإنها تعد إحدى مواد الفعاليات الثقافية التي تزخر بها الأنشطة الجامعية وغير الجامعية بوجه عام، ومن هنا يأتي الاهتمام بهذه النوعية من المواد التسجيلية. يقص الفيلم فترة من أهم فترات التاريخ المعاصر، والمتعلقة بحرب أمريكا على العراق وحتى سقوط عاصمتها وتغطية قناة "الجزيرة" لهذه الحرب واختلاف الرؤى حول أسلوب هذه التغطية وتوجهه، حتى لقد استأثرت بعدد من الألقاب التي لم تستأثر بها قناة قبلها، كوصفها بـ"قناة الملثمين" تارة ولسان حال الإرهابيين والمعبرة عنهم تارة أخرى..وغير ذلك من الأوصاف العديدة التي أطلقت عليها، ولكنها تظل كما وصفها أحد مدراء برامجها "البعض يحبنا والبعض يكرهنا ولكن لا يستطيع أحد تجاهلنا". ويستمر السرد الفني في "الفيلم" حتى لحظات ضرب الطائرات الأمريكية لمكتب "القناة" في العراق، بما في ذلك اللحظات البالغة الأسى الخاصة باستشهاد مراسلها "طارق أيوب"، وذلك في قصص فني جسد صوريا تلك اللحظات المأساوية، راويا الحكاية على ألسنة بعض الأطراف الذين عاصروا هذه الفترة من مراسلين وإداريين وشهود عيان وناطقين رسميين وساسة من كل ألوان الطيف المؤيدين والمعارضين في محاولة لتقديم صورة أخرى للمواطن الأمريكي إلى جانب ما قدم له عن هذه الفترة من إعلامه المتعدد القنوات، وذلك في مناخ حر يطلق للكلمة المدعومة بالصورة حينا والمنفردة بالشرح أحيانا أخرى أن تخوض في كل شيء وتتحدث عن أي شيء قولا، أو حتى غمزا ولمزا، وذلك في إحدى قاعات العرض الوثيرة في رحاب أعرق مؤسسة علمية أكاديمية.

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد تداعت إلى الذاكرة تلك الصورة التي حاول بعض المخلصين فيها يوما العمل على تحريك المناخ الثقافي الراكد في إحدى الكليات، من خلال إشراك الطلاب في بعض الأنشطة على اعتبار أن هذه النوع من العمل يمكنه الكشف عن مواهب مدفونة، فربما نم ذلك عن "كاتب" أو "فنان" أو "ممثل" أو أي موهبة أخرى من المواهب الدفينة في هذا المجتمع، والتي هي في أمس الحاجة إلى من ينقب عنها، فكانت المبادرة إصدار نشرة طلابية متواضعة بدءا؛ ويمكن لها أن تكبر بعد ذلك فتصبح صحيفة جامعية أو ربما مجلة يوما ما، وكان أن أنجز العمل بجهود بعض الطلاب النشطين وإنفاقهم الذاتي المتواضع، ولما حان يوم توزيع "الصحيفة" – بالضم– التي لم يتجاوز عدد المطبوع منها "العشرين نسخة" كان لا بد من الحصول على الإذن المسبق كما يقضي العرف بذلك، عبر بيروقراطية معقدة تتوجس أكثر من اللازم، ومن ثم تتفنن في خلق الحواجز، وتفتقر إلى روح المبادرة والإبداع، فهي لم تتمكن من التحرر من رقيبها الداخلي القابع في الأذهان، ولم تقتنع بعد بأن في البلاد قد غدا مناخا من الحرية يمكن في ظله حرية القول والفعل طالما كان ذلك في إطار من الممارسة المسئولة، فنشطت أعين "العسس" والمتملقين في مناخ أقل ما يؤخذ عليه إعارة اهتمام لمثل هذه التصرفات، وانتهى الأمر بوأد هذا النشاط في مهده، وذهبت الجهود سدى بحجج وذرائع واهية، وما عساك فاعل إذا كنت تبني وغيرك يهدم!

كان الملفت للنظر حجم الحضور النوعي وثراء تعدده: جنسا وسنا.. مما ينبئ عن وجود رغبة لدى كثير من أفراد المجتمع الأمريكي في التعرف على الجانب الآخر للحكاية، أما معرفة الكثيرين بقناة "الجزيرة" فهي مسألة تستوجب التأمل، فعلى الرغم من كون هذه القناة ناطقة بالعربية وموجهة لمخاطبة جمهور عربي أو ناطق بالعربية، إلا أن معرفة الكثيرين بها مسألة تستدعي التوقف أمامها لسبب في غاية الأهمية يتعلق بالجدل الدائر –وله ما يبرره– منذ سنوات حول مدى جدوى إطلاق قناة عربية ناطقة بلغات أجنبية لمخاطبة الرأي العام الأجنبي وشرح قضايانا العربية له، وتوصيل وجهة نظرنا الصحيحة إزاء الكثير مما يجري على الساحة؛ فضلا عن دحض كثير من الشبهات اللاصقة بصورتنا العربية والإسلامية في الذهن الغربي، وتلك مسألة أخرى تحتاج إلى شيء من الاستفاضة فيها.

لم يكن سؤالي بريئا عندما سألت الجالسة إلى جواري عماً إذا كان لديها فكرة عما يدور حوله الفيلم، ومن ثم عن مدى معرفتها بالقناة التي يتحدث الفيلم عنها، وما مصدر تلك المعلومات، والناس هنا ترحب بالسؤال ولا تتحرج منه، كما أنها لا ترتاب في السائل تفتيشا عن دوافعه الخفية؛ بل تدفع إلى المشاركة وتحث على التعبير عن وجهة النظر بغية تبادل المعلومات وتوسيع دائرة الحوار، ومن ثم فقد كانت المفاجأة أن "اللقطات" المنقولة عن "الجزيرة" في القنوات الأمريكية هي مصدر معرفتها بهذه القناة. وبعد انتهاء عرض الفيلم جرى حوار بين الحضور ومخرجة الفيلم، أثرى الأمسية بجملة من المداخلات المستفسرة كثيرا عن العمل وملابساته وخلفياته؛ والناقدة أحيانا للمخرجة الشابة، وكان لبعض الحضور دور في تصحيح بعض ما أثير عن نشأة هذه القناة ومصادر تمويلها، والتي أثيرت من بعض المقيمين العرب الظنين على دولة صغيرة امتلاك قناة بهذا الحجم، والمستكثرين عليها النجاح الذي حققته، ومن ثم فقد رأوا أن هناك أطرافا خفية وراء العملية برمتها، وذلك امتداد للنظرية التآمرية المستحكمة في تفكيرنا كثيرا، والحاكمة لآرائنا أكثر، وتلك أيضا مسألة تستدعي الخوض فيها يوما ما.

alshami@bu.edu

آفاق

هدر علمي..!!

□ هدرٌ هائل للاستثمارات في مجال التعليم العالي، يتمثل هذا الهدر أولاً في غياب التوازن بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع والتنمية، وتنتج عن ذلك بطالة نوعية يضطر معها الخريج والخريجة إلى البقاء في البيت عالة على الأهل وفريسة لليأس والشعور بالمهانة بعد أن ظل يحلم لسنوات بالاستقرار والدخل المناسب والترقي في الحياة، أو أنه يضطر وتضطر – طلباً للستر والتكفف – للعمل في غير مجال التخصص، وهذا معناه البدء من الصفر وقلة الكفاءة والقيمة، وبمرور الوقت ينسى ما درسه وتخصص فيه، حيث ينطبق عليه قانون «العضو الذي لا يعمل يموت بمرور الزمن»، وذلك بسبب الانصراف عن تنمية المهارة ومراكمتها، حيث تقوم الذاكرة تلقائياً بمسح المعلومات، ويصبح العمل العام محالاً إلى التقاعد قبل العامل ومرمياً في عالم النسيان.

فضل النقيب

وهناك هدر أكثر وضوحاً يخص المرأة، وقد روى لي أحد الأصدقاء أن في بيته أربع خريجات، واحدة منهن طبيبة وأخرى مهندسة، قد آنسن إلى العمل المنزلي وانصرفن تماماً عن العمل التخصصي بعد أن حاولن في البداية حتى أصابهن الملل بسبب عدم وجود فرص عمل، والآن – يقول لي صاحبي – لم أعد أرى فرقاً بينهن وبين الشغالات المجلوبات من الخارج سوى تلك الشهادات المعلقة على الجدران تنعي مجتمعها ومخططيه.

طبعاً هذا هدر غير مقبول بكل المقاييس، يشبه الاستثمار في محل تجاري يتركه صاحبه مغلقاً فيما هو مليء بمختلف أنواع البضائع حتى تنتهي صلاحيتها وتصبح خطراً على الجوار وعلى البيئة ولا تصلح لشيء بعد ذلك إلاَّ للمحرقة.

لابد لذوي العقول وأصحاب القرار في الوطن العربي من التوقف أمام هذا الهدر، فبدون الكفاءات لا تُبنى الأوطان ولا ينتعش الاقتصاد ولا يتحسن دخل المواطن، فالدورة الاقتصادية المنتجة تحتاج إلى مشاركة اجتماعية بحجم السكان، وقطاع التعليم المتضخم مثل ورم سرطاني لابد من فحصه وتشريحه ومساءلته والبحث عن مردوداته وإلاَّ كان الأمر أشبه بالعبث ومسرحية أشبه بالمهزلة وعناء ما بعده عناء يليه فناء ما بعده فناء.

وتجد في الكثير من البلدان الجاذبة للعمالة هذا النوع من الهدر الذي تحول إلى مآس، فهذا مهندس يشتغل بواباً في عمارة، وذلك جنرال يعمل جندياً، وذلك قائد طائرة يعمل سائقاً على تاكسي وبالكاد يحصل على رخصة قيادة سيارة صغيرة.

صورٌ فائضة عن أصل متخم، فيما ماكينة التعليم العالي تضخ عشرات الآلاف من الشباب العرب المرشحين للبطالة الرسمية والبطالة المقنعة.

هذه هي إحدى القنابل الموقوتة التي تنتهي إلى اليأس والتفكير العدمي، ومن ثم الارتماء في أحضان الشيطان.